

في حكم الجنان

النسب اذا اتز وجها استحقها ابوه ولم يصدقته فسمي نكاحها  
مع ثبوت اخوتها له وعدم نقضها عليه وبعض الاجمير والاشقي  
لانقض الاداء اطلاق عليه الاسم من اسم الاب رجل وامرأة  
عند مرور وقال لا ينقض الا اذا كانت فوق النصف وقد مضاه  
ينقض الاسم والموسم في حكمه في احكام الجنان فل من  
تعرض لها فزوج الاول هل يجوز للاسني نكاح الجنينة قال  
العماد بن يونس في مشهور الوجيز نعم وفي المسائل التي سئل  
عنها الشيخ جال الدين الاسنوي قاضي القضاة بسوق الدين  
البارزي اذا اراد ان يتزوج بامرأة من الجن عند فرض امكانه  
فهل يجوز ذلك او يمتنع فان جوزنا ذلك فهو المذكور في مش  
الوجيز لابن يونس فهل يجوزها على ملازمة المسكن او لا وهل  
لها منعتها من التشكك عند التقدير بغيره الا وهل يعتمد فيما يتعلق  
بشروط طهارة النكاح من امر وليمها وخلقها من الوانغ او لا  
وهل يجوز قبول ذلك من قاضيهم او لا وهل اذا رها على صورة  
غير التي الفها وادعت هي فهل يعتمد قولها ويجوز له وطؤها  
او لا وهل يكفل الايات بما بالقرآن من قوتهم كالعظم وغيره  
اذا امكن الاقتيات بغيره او لا **فاجاب** البارزي بالجواب  
ان يتزوج امرأه من الجن لا يه والله جعل لكم من انفسكم ازواجا  
ومذابا انه ان خلق لكم من انفسكم ازواجا به باختصاص قال السيوطي  
قلت الذي اعتمده التميمي لوجوه وسرد هاهي الاشارة نزل قال  
لكنه روي ابو عثمان سعيد بن العباس الوازي فقال حدثنا  
ثقات عن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى  
مالك يسألونه عن نكاح الجنينة **فقال** ما ارى يدلك باسأ ولكن  
وقالوا ان هاهنا رجل من الجن يخطب التجار به يبيع انه يريد  
الحلال فقال ما ارى بذلك باسأ ولكن اتوه اذا وجدوا طرقة عاملة  
تيل لها من زوجة قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام **فزوج**  
الثاني لو وطئ الجنى الانسية فهل يجب عليها العسل يذكر ذلك

اصحبا بنا

اصحبا بنا وعن بعض الجنينة والحابلة لا غسل اهدم تحقق الالاج والازل  
قلت وهو الجاري على قواعد الفرع الثالث هل تنقض الجماعه  
بالجن قال القاضي نور الدين النسفي في كلامه المرجحان نعم ونقله عن ابن  
الضبير في المحنطى ثم قال السيوطي وتظهر ذلك في الجليات للسكان  
الجماعه تحصل بالحمل كما ذكرنا في مقولنا في فتاوى الحنابلة اصحبا  
يتمت صلي في قضاء من الارض باذان واقامه وكان صفره اخرجوا  
صلى بالجماعه هل يحنث اهلا فقال يكونه بالاشي عليه ولا كفارة عليه  
الفرع الرابع نزل بن الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه سئل عن الجنى هل تصح الصلاة خلفه قال نعم لانهم مكلفون النبي  
صلى الله عليه وسلم من غسل اليهم في الفرج الخاص من الجنين  
يدي المصلين لا يقطع صلاته عند نوا فيه عن احمد رواه ابن الفروع  
السادس قال ابن تيمية لا يجوز قتل الجنى بغير حق والجن يتصور  
في صورة بشري فاذا كان حياة البيوت قد يكون جنات قد تلاما كما في  
الحديث فان ذهبت والاقتلت فانها ان كانت حية اصلية قتلت  
وان كانت من الجن فقد اصرت على العداوة بظهورها للانسان في  
صورة حية تفزعهم والعداوة هو الصائل الذي يجوز دفعه بما لا يرفع  
ضربه ولو كان قتلا وكيفية الايدان في الحديث سنالك بعهدنا في  
وسيلها بن داود لا توتي ذنبا الفرج السابع في رويه الجن الميت  
الذي اقول به ان الكلام في مقامين رواه عنهم عن الانس عنهم فانظروا  
لعدم حصول الثمة بعد الترم وتم ورد في الحديث يسئلك ان يخرج  
مشاطين كان وثقها سليمان بن داود فيقولون حد ثنا واخبرنا  
الفرع الثامن لا يجوز الاستجاب بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث  
نوايد الاولى الجمهور على انه يمكن من الجن بين الثانية لا خلاف ان كفارة  
في التار والخلق في من منهم وانسوا بالجهنم من خلو الجنه ويشاؤون  
على الطاعة الثالثة ذهب الحارث المحمسي الى ان الجن الذي يدخلون  
الجنه يكونون يوم القيامة نراهم ولا يرون عكس ما كانوا عليه في الدنيا  
الرابع صرح بن عبد السلام بعد رؤيه الحلايكه لله في الجنه قال في احكام